الإعلان الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية
(إعلان فيلادلفيا)

إنّ المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، المنعقد في فيلادلفيا في دورته السادسة والعشرين، يعتمد بهذه الوثيقة، في هذا اليوم العاشر من شهر أيار/ مايو عام ألف وتسعمائة وأربعة وأربعين، الإعلان التالي الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية وبالمبادئ التي ينبغي أن تستوحيها الدول الأعضاء في سياساتها.

أولاً

يؤكد المؤتمر المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة، وعلى وجه الخصوص:

(أ) أنّ العمل ليس بسلعة؛

(ب) أنّ حرية التعبير وحرية الاجتماع أمران لا غنى عنهما لاطراد التقدم؛

(ج) أنّ الفقر في أي مكان يشكل خطراً على الرفاه في كل مكان؛

(د) أنّ تحقيق النصر في الحرب ضد العوز يتطلب شنها ومواصلتها بعزم لا هوادة فيه داخل كل أمة، وبجهد دولي متواصل ومتضافر يسهم فيه ممثلو العمال وممثلو أصحاب العمل، على قدم المساواة مع ممثلي الحكومات، مشتركين معهم في النقاش الحر والقرار الديمقراطي بغرض تحقيق رفاه الجميع.

ثانياً

لما كان المؤتمر يؤمن بأنّ التجربة قد أثبتت كلياً صحة ما ذكره دستور منظمة العمل الدولية من أنه لا سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بُني على أساس من العدالة الاجتماعية، فإنه يؤكد:

(أ) أنّ لجميع البشر، أياً كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص؛

(ب) أنّ توفير الظروف التي تسمح بالوصول إلى ذلك يجب أن يشكل الهدف الأساسي لكل سياسة وطنية ودولية؛

(ج) أنّ جميع السياسات والتدابير الوطنية والدولية، لا سيما في الميدان الاقتصادي والمالي، يجب أن تقيّم على هذا الضوء، وألا تقبل إلا بالقدر الذي يتبدى فيه أن من شأنها أن تيسر، لا أن تعرقل، إنجاز هذا الهدف الأساسي؛

(د) أنّ على منظمة العمل الدولية مسؤولية دراسة جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية والحكم عليها على ضوء هذا الهدف الأساسي؛

(هـ) أنّ لمنظمة العمل الدولية، وهي تنهض بالمهام الموكلة إليها، وبعد النظر في جميع العوامل الاقتصادية والمالية ذات الصلة، أن تدرج في مقرراتها وتوصياتها أية أحكام تراها مناسبة.

ثالثاً

يعترف المؤتمر بالتزام منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق:

(أ) العمالة الكاملة ورفع مستويات المعيشة؛

(ب) تشغيل العمال في أعمال يمكن لهم أن يشعروا فيها بالارتياح إلى أنهم يقدمون أقصى ما لديهم من مهارة وخبرة ويسهمون على خير وجه في رفاهية الجميع؛

(ج) توفير الوسائل لتدريب العمال ولتيسير نقلهم، بما في ذلك الهجرة من أجل العمل والاستيطان، وذلك كوسيلة لبلوغ هذا الهدف، وفي ظل ضمانات وافية لجميع المعنيين؛

(د) سياسات أجور ومكاسب وساعات عمل وغير ذلك من ظروف عمل تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم، وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين المحتاجين إلى مثل هذه الحماية؛

(هـ) الاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية، وتعاون الإدارة والعمال من أجل التحسين المتواصل لكفاءة الإنتاج، وتعاون العمال وأصحاب العمل في إعداد وتطبيق التدابير الاجتماعية والاقتصادية؛

(و) مد نطاق تدابير الضمان الاجتماعي بحيث تكفل دخلاً أساسياً لجميع المحتاجين إلى مثل هذه الحماية وتوفير رعاية طبية شاملة؛

(ز) الحماية الوافية لحياة وصحة العاملين في جميع المهن؛

(ح) رعاية الطفولة والأمومة؛

(ط) توفير التغذية الكافية والسكن المناسب والمرافق الترفيهية والثقافية؛

(ي) كفالة تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب المهني.

رابعاً

لما كان المؤتمر على يقين من أنّ الاستغلال الأكمل والأوسع لموارد العالم الإنتاجية، هذا الاستغلال الذي لا غنى عنه لتحقيق الأغراض المذكورة في هذا الإعلان، يمكن أن يكفل بجهود فعالة على الصعيدين الدولي والوطني، لا سيما بتدابير للتوسع في الإنتاج والاستهلاك، ولتجنب التقلبات الاقتصادية الحادة، وللنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لمناطق العالم الأقل نمواً، ولضمان مزيد من الاستقرار في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ولتيسير اطراد المبادلات التجارية الدولية وازدياد حجمها، فإنه يتعهد بكامل تعاون منظمة العمل الدولية مع الهيئات الدولية التي قد يُعهد إليها بقسط من المسؤولية في هذه المهمة الكبرى، وفي تحسين صحة وتعليم ورفاهية جميع الشعوب.

خامساً

يؤكد المؤتمر أنّ المبادئ المذكورة في هذا الإعلان تنطبق كلياً على شعوب العالم. ولئن كان من الضروري أن تراعى في تحديد كيفية تطبيقها مرحلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي بلغها كل شعب، فإنّ تطبيقها التدريجي على الشعوب التي لا تزال تابعة، وعلى الشعوب التي بلغت مرحلة الحكم الذاتي، أمر يعني العالم المتمدن بأسره.